

## رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

لقد تغير، كما تعلمون، الوضع في أنغولا تغيرا كبيرا في الأشهر الأخيرة. فقد وقع رؤساء الأركان في القوات المسلحة الأنغولية والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) على مذكرة تفاهم في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ كإضافة لبروتوكول لوساكا لوقف الأعمال العدائية وحل المسائل العسكرية المعلقة، ممهدين بذلك الطريق لوقف عام لإطلاق النار. ووفقا للمذكرة، من المتوقع أن تقدم الأمم المتحدة مراقبين عسكريين ودعمًا تقنيا وماديا فضلا عن خبرة تقنية فيما يتصل بإيواء القوات العسكرية ليونيتا ونزع سلاحها وإعادة إدماجها. وعلاوة على ذلك، طُلب إليها تقديم مساعدة طارئة أولية لأسر الجنود المسرحين والمساعدة في إيواء القوات الأجنبية ونزع سلاحها وإعادةها إلى أوطانها.

وأشارت حكومة أنغولا إلى أن توقيع المذكرة يمثل بدء المرحلة الثانية من عملية السلام التي تتصدى للبنود السياسية المتبقية في بروتوكول لوساكا. وكما تعلمون، سافر مستشاري الخاص للمهام الخاصة في أفريقيا، إبراهيم أ. غمباري وكيل الأمين العام، إلى أنغولا بناء على طلي لتمثيلي في احتفال التوقيع على المذكرة والتوقيع عليها بالأحرف الأولى كشاهد برفقة ممثلي الهيئة الثلاثية - الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية. وطلبت أيضا إلى مستشاري أن يناقش مع الأطراف الأنغولية المرحلة الثانية من عملية السلام وأن يوضح دور الأمم المتحدة في ذلك الصدد. ومن المتوقع أن ينهي محادثاته في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

وأعترم القيام، بعد تلقي التقرير من مستشاري، بتقديم تقرير شامل إلى مجلس الأمن يتضمن توصيات بشأن دور الأمم المتحدة في المستقبل في أنغولا والموارد والهيكل اللازمة لدعمه. وسيقدم مستشاري، حسب المطلوب، إحاطة شفوية بشأن مناقشاته في لواندا إلى أعضاء المجلس في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

وفي الوقت نفسه، أود أن أطلب إلى مجلس الأمن تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة في أنغولا بقوامه الحالي لمدة ثلاثة أشهر حتى ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢، لإتاحة الوقت اللازم لمواصلة المناقشات مع حكومة أنغولا ومع يونيتا، وإعداد تقرير مستكمل وشامل للمجلس عن الحالة في أنغولا ودور الأمم المتحدة في المستقبل في البلد.

(توقيع) كوفي ع. عنان

---